منظمة
الصحة العالمية

جمعية الصحة العالمية الستون
البند ١٢-٧ من جدول الأعمال المؤقت

ج٦٠/١٤
٥ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧
A60/14

الاستراتيجيات والتدخلات المسندة بالبينات والرامية إلى الحد من الأضرار الناجمة عن استعمال الكحول[١]

تقرير من الأمانة

١- طلب القرار ج ص ع٥٨-٢٦ بشأن مشاكل الصحة العمومية الناجمة عن استعمال الكحول على نحو ضار إلى المدير العام أن يتولى، ضمن جملة أمور، تقديم تقرير إلى جمعية الصحة العالمية الستين عن الاستراتيجيات والتدخلات المسندة بالبينات والرامية إلى الحد من الأضرار الناجمة عن استعمال الكحول، بما في ذلك إجراء تقييم شامل لمشاكل الصحة العمومية الناجمة عن تعاطي الكحول على نحو ضار، كما طلب القرار إليه، دون تقييده بسقف زمني، أن يضع ما يلزم من توصيات للسياسات والتدخلات الفعالة الرامية إلى الحد من الأضرار الناجمة عن استعمال الكحول.

٢- والعلاقات الرابطة بين استهلاك الكحول والحصائل الصحية والاجتماعية الناجمة عنه علاقات معقدة ومتعددة الأبعاد. ومن الضروري أن يراعي أي منظور عالمي بشأن مشاكل الصحة العمومية الناجمة عن تعاطي الكحول على نحو ضار، العديد من الخصائص والآثار والعواقب المختلفة المترتبة على استهلاكه بالنسبة إلى الأفراد والمجتمعات والثقافات، وأن يراعي حقيقة مفادها أن العواقب الصحية والاجتماعية الناجمة عن ذلك يمكن أن تكون وخيمة. والرسالة المنقولة هاهنا واضحة من زاوية الصحة العمومية: فلابد من توجيه الجهود من أجل تنفيذ تدخلات ملائمة ثقافياً وعالية المردود تحد من استعمال الكحول على نحو ضار.

٣- وتنطبق مفاهيم الصحة العمومية والنظريات العامة المتعلقة بخطورة التعرض للكحول على موضوع استعمال الكحول على نحو ضار، كما تم تحديد العديد من عوامل الاختطار وعوامل الوقاية في هذا الصدد. وبرغم امتناع الكثيرين عن تعاطي الكحول أو شربه على نحو تقل فيه خطورة الأضرار الناجمة عنه، فإن الكحول يشرب بكميات كبيرة في الحالات البالغة الخطورة أو في المناسبات التي يفرط فيها الناس في شربه، أو في جميع هذه الحالات والمناسبات المذكورة. ويدل التفاعل بين جميع هذه العوامل الفردية والاجتماعية، ضمناً، على ضرورة اتخاذ تدابير سياساتية شاملة للحد من الأضرار الناجمة عن استعمال الكحول، لا من أجل شاربيه فحسب، بل أيضاً من أجل حماية الأفراد والجماعات المعرضة لمخاطر الآثار السلبية المترتبة على تعاطي الآخرين له.

---

١ انظر الوثيقة ج٦٠/١٤ إضافة ١. للاطلاع على تقييم لمشاكل الصحة العمومية الناجمة عن تعاطي الكحول على نحو ضار.

٤- وهناك مجموعة كبيرة من البينات التي لا تشير فقط إلى أن السياسات والتدخلات المتعلقة بـالكحول والموجهة إلى المجتمعات المعرضة للمخاطر، بإمكانها أن تحد من الأضرار الناجمة عن استعمال الكحول، بل إن بإمكان السياسات التي تستهدف السكان عموماً أن تؤثر على نحو يوفر الحماية للسكان المعرضين للمخاطر وتخفض العدد الإجمالي لمشاكل الكحول. وهكذا، يعبر في هذا الموضع باختصار عن كل من الاسـتراتيجيات والتدخلات السكانية، والاستراتيجيات والتدخلات التي تستهدف فئات معينة منهم، كالشباب والنساء والـسكان الأصليين. ومع ذلك، وبرغم البينات الدامغة التي تثبت فعالية السياسات السكانية ومردوديتهـا العاليـة، فقـد انخفض الدعم المقدم في بعض البلدان للنهج السكانية المتبعة لصالح التدخلات المستهدفة.

٥- وينبغي أن تستفيد السياسات والبرامج القائمة على بينات موضوعية من توليفة مناسـبة تجمـع بـين الاستراتيجيات التالية: تنظيم الممارسات المتبعة في تسويق المشروبات الكحولية (ولاسيما تلك التي تؤثر على الشباب)؛ وفرض ضوابط وقيود على توافر هذه المشروبات؛ ووضع سياسات مناسبة حول القيادة تحت تـأثير الكحول؛ وتقليص الطلب على الكحول بتطبيق آليات معنية بفرض الضرائب والتسعير؛ وإذكاء الوعي وتقـديم الدعم للسياسات؛ وتوفير خدمات علاج ميسرة ومعقولة لأولئك الذين يعانون مـن اضـطرابات ناجمـة عـن استعمال الكحول؛ وتنفيذ برامج التحري على نطاق واسع وتنفيذ تدخلات سريعة لمكافحة استعمال الكحول على نحو ضار وخطير.

٦- وتعد استراتيجية فرض ضوابط معينة على مدى توافر المشروبات الكحولية في أوقات محددة لبيعها، واستراتيجية تقليص الطلب عليها من خلال آليات فرض الضرائب والتسعير، مـن الاسـتراتيجيات العاليـة المردود بالنسبة إلى البلدان والمجتمعات التي تصبو إلى التقليل من الأضرار الناجمة عن تعاطي الكحـول أو الوقاية منها.

٧- وتُعتبر السياسات المبنية على الردع والموجهة إلى منع القيادة تحت تأثير الكحول والعنف في الأماكن التي يتناول فيها الكحول، من أكثر التدخلات التي يتم التركيز عليها نجاحاً. ويمكن أن تؤثر عملية فرض حدود معينة لتركز الكحول في دم السائق والتي تُنفذها الشرطة بحزم من خلال تشكيل نقاط تفتيش معروفة على نحو جلي لتحري مدى اعتداله في الشرب وإجراء اختبارات عشوائية لتركّز الكحول في دمه، تأثيراً مستداماً علـى منع القيادة تحت تأثير الكحول وتقليل التصادمات والإصابات والوفيات الناجمة عنها. ويمكن أن يؤدي تحسين الممارسات الإدارية المتبعة داخل أماكن الشرب إلى تخفيض مستويات العنف الممارس فيها.

٨- والإجراءات المتخذة على صعيد المجتمع وتدابير الحد من المخاطر التي تركز على السياق الخـاص بالشرب، من الاستراتيجيات والتدخلات التي لابد من مواصلة تقـصيها واختبارهـا. وتكتـسي الإجـراءات المجتمعية التي تعنى بالمشاكل الناجمة عن تعاطي الكحول أهمية خاصة في المجتمعات التي يرتفع فيها مستوى استهلاك الكحول المنتج بشكل غير رسمي أو غير قانوني، أو في المجتمعات التي تشيع فيها آثار اجتماعية من قبيل تفشي ظاهرة السكر الواضح وإساءة معاملة الأطفال وممارسة العنف ضد العشير والعنف الجنسي، أو في كل المجتمعات المذكورة.

٩- ويعتبر تنظيم سبل الحصول على الكحول من خلال تحديد السن القانونية لشرائه اسـتراتيجية فعالـة للغاية للوقاية من المشاكل الصحية والاجتماعية الناجمة عن تعاطي الكحول، من قبيل العنـف المتفـشي بـين الشباب. وهناك استراتيجية أخرى فعالة لتخفيض مستوى الشرب بين الشباب تتمثل فـي تنظـيم الممارسـات المتبعة في تسويق المشروبات الكحولية، بما فيها ممارسات الإعلان عن المشروبات التي تؤثر على الشباب.

١٠- وأثبت التقييم الشامل لموضوع تزويد أولئك الذين يعانون من اضطرابات ناجمة عن تعاطي الكحول، بخدمات العلاج فعالية العديد من النهج المتبعة في هذا المضمار، بما فيها استراتيجيات تغيير سلوكيات الأفراد والتدخلات الفارماكولوجية وفرق الدعم المتبادل. وعلاوة على وضع آليات جديدة لتنظيم خدمات العلاج وتمويلها، فقد أُحرز أيضاً تقدم في ميدان التبكير في تشخيص مشاكل الشرب الخطيرة والضارة وتدبير علاج لها في مجموعة من الأطر بما فيها الرعاية الصحية الأولية. ويمثل حصول السكان الذين يعانون من اضطرابات ناجمة عن تعاطي الكحول على علاج فعال ميسور التكلفة ولا ينطوي على تجريح، مكوناً هاماً من مكونات الاستجابة الاجتماعية والمجتمعية للمشاكل الناجمة عن تعاطي الكحول، ويستدعي ضمان حصولهم عليها تطبيق سياسات علاج وافية تشمل إيتاء ودمج خدمات الوقاية والعلاج على مختلف المستويات.

١١- والآثار المترتبة على اتخاذ تدابير معينة في هذا الخصوص مرهونة بالظروف المحلية. ونظراً لتباين مستويات استهلاك الكحول في المتوسط واختلاف أنماط وسياقات تعاطيه فيما بين البلدان وداخلها، فإن من الضروري تعزيز أولويات السياسات المتعلقة بالكحول على مختلف الأصعدة، بكل من البينات الوبائية ذات الصلة ونتائج البحوث المتعلقة باستراتيجيات وتدخلات الوقاية الفعالة. ويمكن أن تستفيد السياسات الوطنية أو المحلية الفعالة من تقييم مناسب للسياق الذي تُوضع السياسة لأجله، وذلك وفقاً لأنماط تعاطي الكحول والمشاكل المترتبة عليه ومواجهة المجتمع لهذه المشاكل. وينبغي أن تشكل جوانب الرصد والترصد والتقييم جزءاً لا يتجزأ من إطار أشمل للسياسات المتعلقة بالكحول.

١٢- ويعد رصد الاستجابات السياساتية للأضرار الناجمة عن استهلاك الكحول وإحراز تقدم من أجل الحد من استعمال الكحول على نحو ضار على مختلف المستويات من الأمور التي تحتاج إلى تعاون المنظمات المختصة الوطنية والدولية وغيرها من الهيئات. وتستدعي نظم المعلومات الإقليمية والعالمية الفعالة إبداء تعاون دولي بشأن الاضطلاع بأنشطة الرصد والترصد ومواصلة وضع الدلائل الإرشادية والإجراءات اللازمة لجمع المعطيات المتعلقة بالكحول وتحليلها ونشرها.

١٣- وتتجاوز السياسات الرامية إلى الحد من استعمال الكحول على نحو ضار، نطاق الصحة حيث تشمل قطاعات كقطاع التنمية والسياسات المالية والتجارة والزراعة والتعليم والعمالة، لتندرج بذلك ضمن نطاق المسؤوليات المنوطة بالعديد من الوكالات والمنظمات الحكومية. وعليه، فإن وضع سياسة تنسيق مناسبة في هذا الصدد أمر ضروري لتطبيق أي سياسة شاملة بشأن الكحول. وتعد مكافحة إنتاج الكحول وبيعه واستهلاكه على نحو غير مشروع مثالاً على مسألة تستلزم اتخاذ الكثير من أصحاب المصلحة إجراءات ملموسة على مختلف الصعد.

١٤- وتُستهلك معظم المشروبات الكحولية في البلد الذي تُنتج فيه، وتُنفذ معظم السياسات المتعلقة بالكحول، تقليدياً، ضمن نطاق الولاية القضائية للبلد. وقد كانت الضوابط التي تفرضها الحكومات على أسواق الكحول وإلى وقت قريب تستند إلى أسس قطرية أو إلى أسس محلية في البلدان الاتحادية، مع تحميل البلديات في أغلب الأحيان مسؤولية استجابة النظم الصحية والاجتماعية لمشاكل الكحول. وقد تغيرت هذه الحال بطرائق شتى خلال العقود الأخيرة وأصبح إنتاج الكحول والاتجار به يشكلان جزءاً من الاقتصاد العالمي مع سرعة توزيع منتجات جديدة وإيجاد أسواق جديدة.

١٥- وأتاحت الزيادة المطردة في مجالي التجارة والسفر الكثير من الفرص المواتية لنقل المشروبات الكحولية عبر الحدود القطرية، سواء بوصفها مشروبات مستوردة بشكل قانوني أو سلعاً مهربة. واستأثرت النواحي الدولية الأخرى لإنتاج الكحول وتوزيعه بحصص كبيرة، فيما يخص توطيد العلاقات بين منتجي الكحول المتعددي الجنسيات، ووضع ترتيبات دولية بشأن منح الرخص والاشتراك في الإنتاج، وانتشار

وكالات الإعلان المتعددة الجنسيات التي تروج لاستهلاك المنتجات الكحولية. وتشير هذه العوامل مجتمعة إلى أن من المتعذر على أي بلد بمفرده، أن يعالج المشاكل المطردة الزيادة الناجمة عن الكحول.

١٦- ونُوقشت الاستراتيجيات المسندة بالبينات والرامية إلى الحد من الأضرار الناجمة عن استعمال الكحول مناقشة مستفيضة في جميع الأقاليم التابعة للمنظمة. واعتمدت اللجان الإقليمية قرارات بشأن الموضوع، شملت تطبيق استراتيجية إقليمية في هذا الخصوص، وأيدت اللجنة الإقليمية لجنوب شرق آسيا الخيارات السياساتية لمكافحة استهلاك الكحول، بوصفها الحد الأدنى للإطار المطبق في الإقليم. وركزت أمانة المنظمة، أثناء عملية التشاور المستفيضة والعالمية النطاق، على تحليل مختلف وجهات النظر التي تبلورت فيما بين طائفة واسعة من أصحاب المصلحة فيما يتعلق بمسائل رئيسية أُثيرت في القرار ج ص ع٥٨-٢٦. وأحاط المجلس التنفيذي علماً في دورته العشرين بعد المائة بالتقدم المحرز في تنفيذ القرار المذكور.[١]

١٧- وثمة حاجة ماسة إلى توفير التوجيه والمشورة على الصعيد العالمي بشأن سبل تشكيل وتدعيم استجابات فعالة لمشاكل الصحة العمومية الناجمة عن استعمال الكحول على نحو ضار في البلدان التي يتسارع فيها تدهور أنماط استهلاك الكحول والأضرار الناجمة عنه، والمهيأة لزيادة توافر الكحول فيها والقدرة على تحمل نفقات شرائه باطراد، كما أن هناك حاجة ماسة إلى التوجيه والمشورة في البلدان التي تعرض فيها تنفيذ تدابير مناسبة من الناحية الثقافية وعالية المردود لمكافحة استعمال الكحول، لنكسة، أو يتعرض فيها هذا التنفيذ لهذا الخطر. ويمكن تخفيف عبء المرض الناجم عن تعاطي الكحول بشكل كبير وذلك بإيلاء المزيد من الاهتمام لجوانب الوقاية منه وعلاجه وتطبيق سياسات تتعلق بالكحول تركز على الصحة العمومية، وذلك في إطار أكثر شمولية. وترسي الأنشطة التي اضطلعت بها أمانة المنظمة لحد الآن أساس التوصيات اللازمة لتنفيذ سياسات وتدخلات فعالة من أجل الحد من الأضرار الناجمة عن استعمال الكحول، وثمة حاجة إلى إجراء المزيد من المشاورات في هذا الشأن.

الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

١٨- جمعية الصحة مدعوة إلى الإحاطة علماً بالتقرير.

= = =

١ انظر الوثيقة م ت١١٩/٢٠٠٦- م ت١٢٠/ ٢٠٠٧/ سجلات/٢، المحضر الموجز للجلسة الثالثة عشرة من دورة المجلس العشرين بعد المائة، الفرع ٢ (النص الإنكليزي).